

لا يمكن أن نتهم الحكومة المصرية من خلال تقديمها بمشروع بقانون ، طموح والأول من نوعه تقريباً في العالم ، بغية تسجيل جميع الفواتير الصادرة في الاقتصاد المصري، في منظومة مركزية، وبطريقة إلزامية (يعاقب على المتخلف عن الاشتراك في النظام بغرامة ما بين عشرين إلى مائة ألف جنيه!).

ولا يمكن أبداً لعاقل مهتم بالشأن العام أن يرفض تشجيع الدولة للاقتصاد غير الرسمي في الدخول في منظومة الاقتصاد الرسمي للدولة والذي لم يتعد الـ ٤٠% تقريباً طبقاً **لجهاز التعبئة والإحصاء المصري**).

ولعل ما يواجهه هذا المشروع بقانون من رفض من النقابات المهنية ، يجب أن نناقشه بهدوء، دون انفعال بغية الوصول إلى ما يطمئنا كدولة على رقبته النظام الذي تسعى إليه بشتى الطرق في الجمهورية الجديدة

وبين التأثير السلبي على النشاط المهني في مصر ومن حيث هذا المبدأ يمكننا توزيع الاعتراضات في نقاط مهمة صدرت من التجمعات المهنية، مما يجعل الحكومة تراجع المشروع بقانون لتلافي السلبات وهنا نكون قد حققنا الهدفين: المصلحة الوطنية العليا ، ومصلحة المهنيين المصريين) والتي يتوزع نشاطهم ما بين محامين ومهندسين وتجارين وأطباء وغيرهم من مهن غير تجارية.

وهذه نقطة مهمة في فلسفة السياسات الضريبية حيث إن الطبقة الوسطى (المفروض) أنها الممول الأكبر للحصيلة الضريبية، إذا خرجت هذه الطبقة من منظومة الخدمات العامة، قطعاً سيواجه النظام الضريبي مشكلة جوهريّة في شرعيته المجتمعية.

حينما نفحص الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية لتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية فإنها أسست شركة جديدة (أي تاكسي) مع القطاع الخاص تمتلك وزارة المالية ٥٠% من أسهمها والباقي موزع بين شركتين (إحدهما أجنبية) وهنا تفتق ذهن الحكومة على أن تستدعي تلك الشركة لتقديم الخدمة للممولين (المهنيين) حيث تحصل من الممولين على ثمن الخدمة.

وهنا وجدنا أنفسنا أمام موقف فريد من نوعه وهو (المواطن يدفع فلوساً لجهة ما) من أجل أن يدفع للحكومة ضرائب!.

وهنا كان الأولى على الحكومة وهي تحفز الاقتصاد غير الرسمي للاندماج في الاقتصاد الرسمي أن توفر هذه الخدمة مجاناً، حيث إن كل الشرائح الممولة للضرائب مسجلة لديها في المصلحة المصرية وغيرها من مصالح كالضريبة على القيمة المضافة ، ضريبة المهن الحرة، الضريبة العقارية وغيرهم ممن منوط بهم جمع الحصيلة الضريبية في مصر.

وهنا سؤال آخر جاء نتيجة عرض الوزارة طريقة التسجيل في هذه المنظومة حيث يجب على الممول إرسال أوراقه بالإيميل لمصلحة الضرائب، وهي من المفترض أساساً مالكة لهذه المستندات الرسمية عن كل ممول!.

ثم تقوم مصلحة الضرائب بتحديد موعد في مأموريات الضرائب على مستوى الجمهورية لكي يطلعوا على أصول المستندات (وهي أساساً موجودة لديهم)!!.

وبنظرية حسابية عن الفاقد في هذه العملية نجد أنه لو الهدف للحكومة إضافة مليون ممول على الفاتورة الإلكترونية ، سوف تحدد مليون موعد للممولين في مأموريات الضرائب أي على الأقل سوف يستنفذ من المواطنين ٢ مليون رحلة لاستكمال التسجيل (هل هذا معقول!).

والاقتراح المقدم منى للحكومة ويمكن تجربة ذلك على أن تقوم مصلحة الضرائب ولديها كل كشوف المسجلين بإرسال كارت مكتوب عليه (أطيب التمنيات لعام ضريبي جديد ومرفق التوقيع الإلكتروني هدية من مصلحتكم).